

مذكرة لتحالف القوى الفلسطينية في لبنان بشأن إجراءات الحكومة اللبنانية باستحداث إذن للفلسطينيين المقيمين في لبنان لمغادرته والعودة إليه.*

إن المخاوف من النتائج العملية تؤدي إلى القلق من أن تدفع مخاطر البعثة وتشتيت العائلات إلى تخلي الكثيرين عن حقهم في السفر، والحرص على البقاء في لبنان، بما يزيد الضائقة الاقتصادية التي يزرع تحتها الفلسطينيون، الذين منذ بدء مفاوضات مدريد، يزداد تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، بسبب إصرار السلطة اللبنانية على حرمانهم من الحقوق المدنية، وتردي خدمات وكالة الغوث (الأونروا) بحجة تراجع وارداتها المالية من الدول المانحة، وإغلاق السيد ياسر عرفات أبواب الدعم المالي للمؤسسات الاجتماعية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، الهلال الأحمر، مؤسسة أسر الشهداء، صامد... إلخ.

إن الخشية الأكبر هي إعادة نظر الدول التي يعمل فيها الآن الفلسطينيون من لبنان، وبعضهم ترافقه عائلته. فأمام تحقق هذه الدول، خاصة الخليجية، بأن هؤلاء اللاجئين قد لا يسمح لهم بالعودة إلى لبنان مستقبلاً، مما يعني اضطرارهم للبقاء لديها، ورغبة من هذه الدول في عدم حصول ذلك، فالخشية حقيقية بأن تعمد لفك ما تبقى من عقود عمل لهم، وحملهم قسراً أو بصمت على الخروج من بلادهم، مما يعني في هذه الحالة ليس عودة بضعة آلاف لا تزيد عن الستة من ليبيا، بل عودة إكراهية لجميع فلسطينيي لبنان الموجودين الآن في الخارج.

وفي هذا الأمر مشاكل تهدد بتفجير النسيج الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين في لبنان، لعدم توافر عوامل تحمل هكذا إجراءات، سواء لدى السلطة اللبنانية أو لدى الفلسطينيين الواقعة عليهم هذه الكارثة التي تفتح إجراءات الحكومة الأبواب على مصراعيها لتحقيقها.

لطالما شكل الفلسطينيون في لبنان عاملاً اقتصادياً إيجابياً، عبر الواردات التي يرسلونها من عملهم في الخارج. وهم على عكس جميع الأجانب والعرب الذين يقيمون في لبنان، مصدر للدخل وليس مركزاً لإخراج الأموال من لبنان. وفي الإجراءات الوزارية الأخيرة سوف يحرّمون من العمل في الخارج، مما يحولهم إلى عامل ضاغط ضمن الاقتصاد اللبناني، الذي يحتاج إلى شتى أنواع الدعم لاستكمال مسيرة الإعمار الحالية. ولا يمكن فهم الأسباب الحقيقية لدى بعض المسؤولين بالدفع نحو إفقار الفلسطينيين وجعلهم عالية مرهقة، بدلاً من دورهم الإيجابي الاقتصادي القائم.

إن إثارة فزاعة التوطين دائماً في كل صغيرة وكبيرة يتعلق بالفلسطينيين في لبنان باتت ورقة ضغط سياسية داخلية، لكن آثارها السلبية خطيرة في المجال الاجتماعي والاقتصادي، وزيادة مآسي اللاجئين الفلسطينيين لن تؤدي إلاً لمزيد من الاحتقان، وتعمق السلبية، في وقت هو الأنسب لإلغاء أية آثار سلبية من الماضي، إن بقيت، وذلك لتوحيد عميق في المصالح والأهداف بين الشعبين الشقيقين لرفض التوطين، وعدم تحميل شعبنا الفلسطيني في لبنان دفع غرامة اتفاق أوسلو الذي تأذى به كثيراً، لأنه يفقده حقه في التحرير والاستقلال الوطني الكامل.

وخلصت المذكرة إلى أن السياسة اللبنانية إذن تقضي بتشديد التضييق والضغط على الفلسطينيين المقيمين لدفعهم للهجرة تحت شعار التوطين، فيما أن المواجهة المشتركة للقرار الليبي الظالم ولمشاريع التوطين تستدعي تنسيق الجهود الكفيلة بالحفاظ على كرامة الفلسطينيين، وتوفير مقومات التعامل الإنساني والقومي، كمشعب ما زال يدفع كل يوم من دمائه وتضحياته على طريق العودة والاستقلال، ما يليق أن يقدره شعب لبنان وحكومته الذي ما زال أيضاً على درب التحرير يدفع ضريبة الدم والتضحية، ويتآخى مع الفلسطيني في مواجهة العدو الإسرائيلي ذاته.

* "فتح" (دمشق)، العدد 352، 1995/10/28، ص 16 - 17.

ولذلك ندعو السلطة اللبنانية إلى القرار الجريء والحق بإلغاء كل ما تم اتخاذه من قبل وزارة الداخلية، وإعادة الأمور إلى القوانين التي كانت مرعية الإجراء، ومتناغمة مع القوانين والاتفاقات الدولية ومع بروتوكولات جامعة الدول العربية. وندعو كل أصحاب الضمائر للتحرك للضغط على الحكومة اللبنانية لإنجاز ذلك.

إن رفضنا للتوطين راسخ، ونكرر أن مطلبنا السماح بحرية السفر لأبنائنا الذين يحملون الوثائق الرسمية الصادرة من لبنان، لا يولد أية زيادة بأعداد الفلسطينيين ولا يشمل إدخال موجات مهجرة جديدة من بلدان أخرى. وإذا كنا نعبر عن شديد أسفنا لحفلة التهبيج والاحتقان التي شارك فيها مسؤولون رسميون وصحافيون ومنهم يا للأسف وزراء، بلغت تعبيراتهم حداً من العنصرية (تصريح وزير السياحة فتوش بأن الفلسطينيين نفايات بشرية)، فإننا نهيب بالجميع أن يعمدوا للتعامل الموضوعي الواقعي مع أخوة لهم بات نسيج علاقاتهم بشكل جزئياً لا يتجزأ من التراث والمسار اللبناني بكل إيجابياته وسلبياته، وهو نسق نتطلع أن يزيد على علاقاتنا، حتى تتم عودتنا إلى وطننا فلسطين. ونبه إلى أن رفض التوطين لا يكون بتهجير الفلسطينيين من لبنان وبعثرتهم، ولا بخلق شروط ضغط خانق يمنعهم من التنقل، بما يؤدي لجعل لبنان سجناً كبيراً لهم.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx